ترجمات

رؤية السعودية 2030

ليست الحرب على ايران التحدي الوحيد

كتب أندرو ليبر، باحث غير مقيم، برنامج الشرق الأوسط مقالة في مركز "كارنيغي للسلام الدولي" حول التحدي الذي يواجه السعودية غير الحرب على ايران، وقال فيه:

في وقت تبدو فيه المملكة تعيد النظر في أضخم مشاريعها، فإن الدولة بحاجة إلى نقاش نقدي أكثر من حاجتها إلى عبارات التأييد والتهليل التقليدية.

لفترة وجيزة في شهر أبريل، لم تكن المعركة الأشد احتداماً في الفضاء العام السعودي تتعلق بإيران؛ بل انخرطت مجموعة واسعة من المعلقين في جدل حول قرار اتخذته أقدم جامعة حكومية في البلاد - جامعة الملك سعود - (KSU) بإلغاء عدد من التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك دراسات اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا. وفي المقابل، وبالقرب من جامعتي "تولين (Tulane University) "، كان المسؤولون المحليون وحكومات الولايات أكثر انشغالًا بنوع مختلف تمامًا من قرارات التقليص السعودية: وهو سحب صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) لتمويله من بطولة "LIV Golf". وقد أدت هذه الخطوة إلى إلغاء بطولة بارزة في نيو أورليانز وأثارت شكوكاً حول مستقبل الدوري بأكمله.

يعكس كل من الخبر الرياضي القادم من لويزيانا والحدث الذي شغل الرأي العام في السعودية التوترات الكامنة في برنامج "رؤية السعودية 2030"، الذي أكمل عامه العاشر في أبريل الماضي. ففي الداخل السعودي، أشادت الجهات الرسمية والمعلقون -الذين يتمتعون باستقلالية صورية - بإنجازات الخطة؛ وهي إنجازات أدت بلا شك إلى

كسر حالة الانغلاق الاجتماعي (لا سيما تجاه الغرب)، وإنهاء الفصل بين الجنسين، وتجاوز الركود الاقتصادي الذي اتسمت به السعودية في عام 2016. ومع ذلك، وكما ناقشتُ في تقرير لمؤسسة "كارنيغي" العام الماضي، فإن "رؤية 2030" نفسها تواجه خطر الركود في "المرحلة الحاسمة" (أو الأمتار الأخيرة)، حيث تتعثر المشاريع الأكثر طموحاً وخيالًا، وتعجز الاستثمارات في التعليم عن مواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة الحقيقي.

والآن، وفي ظل ما يبدو أنه إعادة نظر من جانب المملكة في أضخم مشاريعها العملاقة، ومع تعاملها مع التبعات غير المضمونة للحرب مع إيران، فإن الدولة السعودية بحاجة إلى نقاش نقدي بنّاء أكثر من حاجتها إلى عبارات التأييد والتهليل التقليدية.

العودة إلى الواقع بعد أحلام طموحة

ركزت التغطية الإعلامية باللغة الإنجليزية للذكرى العاشرة لـ "رؤية 2030" على مسألة تعديل التوقعات لتصبح أكثر واقعية، وذلك بالتوازي مع استعراض الإنجازات التي تحققت على مدار مسيرة البرنامج. حتى قبل الاضطرابات الناجمة عن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، واجهت المشاريع الأكثر طموحًا وبذخًا ضمن "الرؤية" سنوات من التقليص المستمر: فقد تم اختصار مشروع مدينة "ذا لاين- (The Line) "الذي كان من المخطط أن يمتد لمسافة 105 أميال ـ ليقتصر على مرحلة تجريبية بطول 1.5 ميل فقط، وتوقف العمل في فندق فاخر على جزيرة بعد حفل افتتاح صاخب وحافل، كما أُسندت استضافة دورة الألعاب الآسيوية الشتوية إلى كازاخستان وسط مخاوف بشأن بطء التقدم في إنشاء منتجع للتزلج يجمع بين بيئتي الصحراء والجبل. ومؤخراً، جاء التخلي المفاجئ عن مشروع "ليف غولف (LIV Golf) " رغم الاهتمام الشغوف الذي أبداه محافظ صندوق الاستثمارات العامة، ياسر الرميان، بهذه الرياضة، ورغم سنوات من الترويج للمشروع باعتباره ركيزة أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية العالمية للمملكة السعودية.

وتشير كل هذه المؤشرات إلى وجود حدود صارمة تقيد حتى الموارد الهائلة التي يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة. فبعد سنوات من النمو المتسارع (المدفوع بشكل رئيسي بتحويلات مالية من كيانات حكومية أخرى)، يبدو أن حجم الأصول التي يديرها

الصندوق قد استقر عند مستوى ثابت منذ عام 2024. كما تباطأ معدل إنفاق السياح الأجانب، إذ ارتفع بنحو 4 بالمئة فقط في عام 2025 بعد سنوات من النمو المكون من خانتين في مرحلة ما بعد الجائحة، ولا تزال معظم هذه الزيارات الدولية تتركز في المدينتين المقدستين: مكة المكرمة والمدينة المنورة. ومن المرجح أن تفرض الحرب مع إيران تحديات جديدة على هذه المشاريع الاقتصادية وغيرها؛ إذ توقفت - مؤقتًا على أقل تقدير - الخطط الطموحة للاستثمار المحلي في مجال الذكاء الاصطناعي، في ظل ترقب المملكة وجاراتها الخليجيات لنتائج جيوسياسية أكثر استقرارًا مما تفرزه المحادثات المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران.

مستقبل العلوم الإنسانية: النسخة السعودية

يعكس الجدل الدائر حول سياسات جامعة الملك سعود الوجه الآخر لـ "الرهانات" الاقتصادية البارزة في "رؤية 2030"، والمتمثلة في الجهود البطيئة لتقليص دور الدولة في توفير الوظائف والإسكان والخدمات الأساسية – كالتعليم - لصالح بدائل يوفرها القطاع الخاص. ويُعد كبح نمو وظائف الخدمة المدنية ذات المزايا العالية أحد "الإنجازات" غير المعلنة لـ "رؤية 2030". وفي حين تتوسع معدلات تملك المنازل، فإن ذلك يقتصر على المواطنين القادرين على تحمل تكاليف القروض العقارية التجارية. وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة 67 بالمئة منذ عام 2015، إلا أن الإنفاق على التعليم لم يزدد إلا بنسبة تقل عن 3 بالمئة خلال الفترة الزمنية ذاتها. سعت الحكومة السعودية أيضاً إلى الحد من نمو الإنفاق على التعليم العالي تحديدًا، فارضةً ضغوطًا تنظيمية متزايدة على الجامعات لتدبير مواردها المالية الذاتية وإلغاء البرامج "الضعيفة" أو المتقادمة. وتُعد الإعلانات التي أصدرتها جامعة الملك سعود في منتصف شهر أبريل سيناريو مألوفًا لأي أكاديمي في الولايات المتحدة سبق له أن عاين استجابة إدارة جامعة ما للضغوط المالية؛ إذ تبدأ العملية بالاستعانة بشركة استشارات إدارية (وهي "مجموعة بوسطن الاستشارية" في الحالة السعودية)، ثم إجراء مراجعة للأقسام الأكاديمية، واتخاذ نتائج هذه المراجعة أساساً لتبرير تقليص حجم برامج بأكملها أو إلغائها. وتتمتع جامعة الملك سعود بوضع استثنائي؛ فهي وثيقة الصلة بصناع القرار في المستويات العليا وتمتلك صلاحيات واسعة لإجراء تغييرات سريعة، إذ تخضع للإشراف المباشر من قِبَل "الهيئة الملكية لمدينة الرياض" - التي يرأسها ولي العهد - بدلاً من وزارة التعليم.

أثار القرار الإداري موجة عارمة من الجدل في أوساط مجتمعات التواصل الاجتماعي السعودية، وصفحات الرأي، والبرامج الحوارية؛ ولا سيما أن القائمين على إدارة هذه المنصات والمعلقين فيها غالبًا ما يكونون من الأكاديميين أو ممن يُعرفون أنفسهم كمثقفين. فقد جادلت مجموعة بأن العلوم الإنسانية تنمي مهارات التفكير النقدي الجوهرية؛ إذ قال الإعلامي المخضرم داود الشريان إن هذه التخصصات تتجاوز مجرد "تلبية متطلبات سوق العمل"، بل تهدف إلى "تنمية المجتمع". وفي المقابل، شدد قوميون متحمسون - مثل محمد السعيد - على أهمية العلوم الإنسانية كركيزة للحفاظ على التراث الوطني السعودي، مشيرين إلى أن "المصرفيين" - أي أولئك الذين ينصب اهتمامهم الأساسي على العوائد المالية - "يجب أن يبقوا في المصارف"؛ لا سيما وأن المملكة قد اعتمدت مؤخرًا اللغة العربية (وهي أحد المجالات الدراسية المستهدفة بالقرار) لغةً رسميةً للمعاملات الحكومية. أما الفريق الثالث فقد أيد موقف جامعة الملك سعود، معتبرًا أن سياسات التعليم العالي "يجب أن تراعي الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد"، وأن هدف الجامعة ينبغي أن يتمثل في بناء "رأس المال البشري" بأعلى درجات الكفاءة الممكنة.

والمثير للدهشة أن مسؤولي جامعة الملك سعود تراجعوا في نهاية المطاف، مانحين أقسام العلوم الإنسانية مهلةً للبقاء ريثما يُعاد تقييم مستقبلها ضمن النظام الجامعي. ولعل نجاح بعض أطياف المجتمع السعودي في الضغط للتراجع عن القرار يعود جزئيًا إلى قدرة منتقدي الجامعة على إثبات ولائهم لـ "رؤية 2030" بقدر يضاهي ولاء المدافعين عنها؛ فحتى وإن كان الاقتصاد يمثل الأولوية القصوى للمملكة، فإن الجامعات تحتاج إلى تنوع في التخصصات الدراسية لدعم اقتصاد حيوي وفعال، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الهوية العربية والإسلامية للمملكة. (وبعبارة أخرى: "ولي العهد على صواب، بينما مسؤولو الجامعة على خطأ"). وفي النهاية، أصدر "مركز أسبار" - وهو مؤسسة بحثية سعودية تتسم عادةً بالهدوء وعدم السعي للأضواء - تقريرًا حول الجدل الدائر بشأن جامعة الملك سعود، واصفاً النقاش بأنه حوار مشروع حول "التعقيدات التي تربط المعرفة بالتنمية... في ضوء رؤية المملكة 2030".

السير ببطء نحو عام 2040

يُعد التراجع عن التغييرات في سياسة إحدى الجامعات انتصارًا صغيرًا لنخبة من المثقفين السعوديين، وهو انتصار قابل للإلغاء أو التغيير في أي وقت لاحق. ولم يتطرق

النقاش العام -إلا نادرًا - إلى مسألة ما إذا كان الأكاديميون والطلاب السعوديون يتمتعون بقدر كافٍ من الحرية الأكاديمية التي تتيح لهم المساهمة الحقيقية في اقتصاد المعرفة (وذلك في وقت تواجه فيه الجامعات الأمريكية تحدياتها الخاصة في هذا الصدد). ومع ذلك، يمثل هذا المجال حيزًا يمكن للمواطنين فيه مناقشة شرعية عمليات صنع القرار علناً، مع البقاء في مأمن من أي شبهة تشكيك في القيادة السياسية للبلاد.

فعلى مدى عقد تقريبًا، أشار ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والقيادة السعودية عمومًا إلى أن الانتقادات - حتى البنّاءة منها - لـ "رؤية 2030" غير مرحب بها محليًا. ففي عام 2016، كتب الإعلامي الراحل جمال خاشقجي سلسلة مقالات بعنوان "رؤية مواطن"؛ وهي مقالات تبنت نهج "نعم، ولكن..."، حيث أشادت بطموح "رؤية 2030" وفي الوقت نفسه اقترحت مجالات لمزيد من التحسين. غير أن تصاعد حملات القمع دفع خاشقجي سريعًا إلى منفى اختياري، وذلك في ظل اعتقال كل من كان في موقع يسمح له بانتقاد غايات "رؤية 2030" أو وسائلها أو طموحاتها. ويُذكر أن الخبير الاقتصادي عصام الزامل رهن الاعتقال منذ عام 2017 عقب انتقاده لقرار بيع أسهم في شركة النفط الوطنية "أرامكو السعودية"، في حين كشف اغتيال خاشقجي على يد عملاء للدولة السعودية عام 2018 عن المدى الذي قد يذهب إليه ولي العهد لقمع الآراء المعارضة.

وثمة مؤشرات حديثة توحي بأن حملة التضييق قد تجاوزت الحدود المقبولة حتى بالنسبة لمخططيها، إذ أُطلق سراح العديد من السجناء السياسيين خلال العام الماضي (رغم بقاء الكثيرين رهن الاحتجاز). وقد أقرّ عضوان الأحمري، رئيس تحرير موقع "إندبندنت عربية"، في مقابلة أجريت عام 2023 باحتمالية ممارسة شخصيات إعلامية لـ "رقابة ذاتية مفرطة"، مشيرًا إلى أن المعلقين الأذكياء "يتراقصون بمحاذاة الخطوط الحمراء دون تجاوزها".

وفي هذا السياق، انضمت منصة "ثمانية" الإعلامية - التي بثت المقابلة مع الأحمري - إلى موجة الإشادة الواسعة بـ "رؤية 2030"، لكنها نشرت أيضًا نشرة إخبارية بعنوان "كيف يمكن أن تكون رؤية 2040؟". وقد أشاد الكاتب محمد الجابر بـ "حجم التحول" و"العقلية الجديدة" التي أحدثتها "رؤية 2030"، لكنه تطرق أيضًا إلى مجالات تركيز محتملة للخطة الاستراتيجية متعددة السنوات القادمة في البلاد. تتمثل إحدى هذه الدعوات في التركيز بشكل أكبر على القطاع الصناعي؛ وهي – بالمصادفة

- إحدى النقاط التي انتقد فيها الزامل "رؤية 2030". وهناك مقترح آخر يدعو إلى مزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار داخل نظام سياسي شديد المركزية؛ وهو أيضًا - وبالمصادفة - محور المقال الختامي في سلسلة "رؤية مواطن" التي كتبها خاشقجي.

لقد طرح كل من الزامل وخاشقجي والجابر وولي العهد السعودي نفسه مسألة توظيف المواطنين باعتبارها التحدي الأبرز الذي يواجه المملكة السعودية ونجاح "رؤية 2030". وفي سعيها للتغلب على هذا التحدي وتوفير المزيد من فرص العمل، ينبغي للدولة السعودية أن تواصل تخفيف القيود المفروضة محليًا، والتي تجعل من مناقشة قضايا - مثل ردود الفعل المعارضة لقرارات جامعة الملك سعود (KSU) - أمرًا نادرًا.

===

Andrew Leber, The Iran War Isn’t the Only Challenge Facing Saudi Arabia’s Vision 2030, Carnegie Endowment For International Peace, May 7, 2026;

https://carnegieendowment.org/emissary/2026/05/saudi-arabia-vision-2030-iran-war-challenge-debate